

عمان تدشن مشروع مدينة عبري الصناعية بمواصفات ذكية

تعززت خطط سلطنة عمان الرامية إلى زيادة دور المناطق الصناعية في الاقتصاد بالإعلان عن تدشين مشروع مدينة عبري الصناعية، ما يضع البلد الخليجي في طريق بناء مرحلة متقدمة من استراتيجية تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط لتجاوز مخلفات زمن الوباء.

كما ستحتضن المدينة ورشات صناعية ومخازن لوجستية ومركزا صحيا ومسكن للعمالة الوافدة، بالإضافة إلى مركز الخدمات وغيرها من الأنشطة والخدمات المقدمة لأصحاب الأعمال والمستثمرين بصورة خاصة وسكان المحافظة بصورة عامة. وقال الحسن بن حمد السني إن "مدائن ستعتمد في تصميم مدينة عبري الصناعية لأول مرة على أنظمة إنشاء المدن الذكية القائمة على استخدام الطاقة الشمسية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة وإدخال التقنيات الحديثة في مجال إدارة المدن الصناعية".

وخلت سلطنة عمان في شهر يوليو 2018 خطوة كبيرة نحو إنشاء أول مدينة صناعية ذكية بتوقيع اتفاقية مع كوريا الجنوبية لتنفيذ المشروع المزمع في المنطقة الاقتصادية الخاصة في ميناء الدقم. ويؤكد الحسن بن حمد السني أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ماضية بثبات نحو تحقيق رؤيتها المتمثلة في تعزيز مكانة البلد الخليجي كمركز إقليمي ريادي في مجالات التصنيع وتقنية المعلومات والاتصالات والابتكار والتميز في مبادرات القيمة المضافة.



هلال بن حمد السني
المشروع سيوفر بيئة متكاملة للقطاع الصناعي

وسيتم تحقيق ذلك عبر جذب الاستثمارات الصناعية وتقديم الدعم المتواصل لها من خلال وضع الاستراتيجيات التنافسية إقليميا وعالميا، وإيجاد بنية أساسية متطورة، وتوفير خدمات القيمة المضافة، وتسهيل العمليات والإجراءات الحكومية، وأشار سيف بن سعيد البادي، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان ورئيس فرع الغرفة بالظاهرة، إلى أن المدن الصناعية التي تشرف عليها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية تعد رافدا اقتصاديا حيث تسهم في إيجاد حراك اقتصادي في السلطنة. وقال "ما يميز هذه المدن الصناعية أيضا مساهمتها في توفير فرص عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال المعانين وبالتالي إيجاد فرص وظيفية مباشرة وغير مباشرة".

وتنفيق الحكومة مليارات الدولارات منذ فترة على تطوير المدن الصناعية لتصبح مناطق أنشطة اقتصادية كبيرة بهدف جذب شركات لتوفير فرص عمل جديدة. وقال "المشروع ينسجم مع خطط التنوع الاقتصادي وإيجاد بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والخارجي، وبالتالي تحقيق أهداف مدائن المتمثلة في جذب الاستثمارات الأجنبية للسلطنة وتوطين رأس المال الوطني، وتحفيز القطاع الخاص".

وتتضمن المدينة الصناعية الجديدة التي تقع على الطريق المؤدي إلى المنفذ الحدودي بين السلطنة والسعودية إقامة مجموعة من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية كالصناعات الخفيفة والمتوسطة ومنطقة تجارية ومكاتب إدارية.



آفاق مستقبلية أوسع للمناطق الصناعية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة آخر ضحايا فساد حكومة السراج في ليبيا

غياب قانون ينظم عمل القطاع الخاص يعمق أزمة أصحاب الشركات



حمام مغارمات ميليشيات طرابلس

ويقول ساخرا "بات الفساد مبتدلا بشكل يفير القلق. ما لم تكن فاسدا لا تعد ذكيا بما فيه الكفاية لعالم الأعمال"، وذلك فيما يحصي أضرار مشغله المدمر جزئيا. وأعرب هو أيضا عن استعداده لإطلاق عجلة عمله من جديد. ولم يتحمل وليد فتحي الضربة، فأغلق متجره وسرح عماله وغادر ليبيا عام 2015، بسبب النزاع الذي دار لعدة أشهر بين ميليشيات حكومة طرابلس المتناحرة في طرابلس ومحيطها، ولكن عمل شركته الإعلانية التي تأسست عام 2006 يسير بشكل جيد.

ويروي فتحي "أردنا أن نخلق شيئا في البلاد ومن أجلها"، لكن شركته الصغيرة التي تضم العشرات من الموظفين لم تتحمل الضربة، بسبب انعدام الأمن المتزايد. ويتابع "نهبت مستودعاتنا وسرقت طابعاتنا المستوردة من ألمانيا كما الورق والحبر، وهي بضائع تقدر قيمتها بنحو 170 ألف دولار". وعاد وليد لزيارة ليبيا لبضعة أيام، لكنه علق بسبب الإغلاق الناجم عن تفشي فيروس كورونا المستجد. وحتى لا يجلس عاطلا عن العمل، وجد نفسه من جديد وكما في بداياته يوزع بطاقته على تجار وسط المدينة، من أجل استطلاع الفرص لأن الحياة، بالنسبة له أيضا، ليست سوى بدايات جديدة على الدوام.

تتعرض منح تمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك لتتعرض لفساد حكومي ونسبت وكالة الإنشاء العمانية الرسمية إلى سيف بن حمير ال مالك الشحي، محافظ الظاهرة، قوله إن "تدشين مدائن لهذا المشروع يأتي في توقيت مثالي لإيجاد بيئة متكاملة للقطاع الصناعي في المحافظة بصورة خاصة، والسلطنة بصورة عامة". وأشار إلى أن المحافظة تتمتع بمقومات كبيرة في عدد من الأنشطة الاقتصادية لاسيما الصناعات المتعلقة بالرخام والكرام.

وترغب فئة أصحاب الأعمال حاليا، الشبابية والدينامية، بالخروج من هذه الحلقة المفرغة والانطلاق بشكل مستقل. ويشير الشركسي إلى أنه لا يوجد نقص في الفرص ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تشكل محركا للنمو في البلاد. واستطرد "لكن لتحقيق ذلك، يجب على الحكومة التي تعتمد حصريا على عائدات النفط أن تقرر التخلي عن الاقتصاد الريعي لصالح التخصصية". ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لنسرين قرح من وكالة إكسبرتييز فرانس للتعاون التقني والدولي قولها إن "عقبات عديدة أضعفت غالبية الشركات المتوسطة والصغيرة الليبية لأن المصارف

تسببها، فضلا على إغراقها في الديون والتفويت في العديد من القطاعات لترتبط التي تعد الداعم الأبرز لها. ونتيجة لذلك، وفق البنك المركزي الليبي، تضم ليبيا اليوم مليوني موظف حكومي من أصل 6.6 مليون نسمة، تشكل رواتبهم نسبة 59 في المئة من ميزانية الدولة.

وتعرضت المصانع والمتاجر الصغيرة في المناطق الصناعية المحيطة بالعاصمة لأضرار هائلة بعد 14 شهرا من المعارك بين حكومة الوفاق المدعومة من أنقرة والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر الذي يسيطر على شرق البلاد وجزء من جنوبها.

وواجه العديد من أصحاب الأعمال، على غرار الشركسي، ضربات مماثلة كلما اندلعت موجات قافتت متاعب البلد. ولم يعط الزعيم الراحل معمر القذافي طيلة ثلاثة عقود من الزمن اهتماما بالقطاع الخاص، إذ تم استبدال كل المدارس والمصانع والشركات والمكتبات والمتاجر والفنادق الخاصة بمؤسسات حكومية. وفشلت حكومة السراج في الحفاظ حتى على مقدرات القطاع العام إذ تغلغل الفساد إلى كافة المؤسسات وأفاق

اقتصاد تركيا يغرق في الأزمات تحت إدارة تفتقد للمنطق

في تشكيل الأزمة الحالية، وهم يحاولون تسويق حلم بعالم جديد دون توجيه أي انتقاد لأنفسهم. في تركيا، لا تتخذ الحكومة إجراءات جذرية لحل مشاكل البلاد، لكن المعارضة لا تقدم اقتراحات مقنعة لإيجاد حلول أيضا. وطالما أننا نرفض أن نرى أن المعارضة داخل أي نظام هي بحد ذاتها مجموعة مهيمنة صغيرة، فسوف نستمر في تصور توقعات فارغة لنشاهد معها كيف يتم قمع مطالب الخبز والحرية. والأسوأ من ذلك هو مشاهدة جزء كبير من الأحزاب والحركات الاشتراكية منتائرة إلى درجة أنها غير قادرة على الانخراط في السياسة، محاولة البقاء واقفة على أقدامها من خلال الجلوس على ذيل أحزاب المعارضة داخل النظام، مثل حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي.

وعندما تشتعل مناقشات الانتخابات المبكرة، يجب علينا حينها أن نذكر أن ما يشتعل في الواقع هو صراع على السلطة، وأن الحكومة وكذلك الجهات المعارضة داخل النظام ستلجأ إلى كل خدعة للحفاظ على سيطرتها، الكبيرة والصغيرة. ومن الأمثلة على ذلك المعارضة، التي تصطف خلف الحكومة على الفور لإلغاء الشرعية عليها، وليس القيام بأي شيء آخر، عندما يتعلق الأمر بمسألة إعادة تحويل أيا صوفيا إلى مسجد الأسبوع الماضي.

في الانتخابات المستقبلية من خلال تغييرات في الدوائر الانتخابية. أما المعارضة، التي هي غير فعالة بالفعل، فهي مشغولة بتضييع وقتها. يأمل البعض في وضع نهاية للراسمالية في تركيا والعالم، وأن الأيام السيئة ستنتهي بعد انتهاء الأزمة لأن الأحزاب السياسية التي لا تزال ليبرالية والتقدمية ستزداد صعودا.

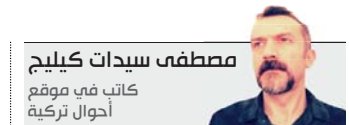
لزيائنها حتى نهاية العام. يعلم جميع المعنيين في هذه المسألة أنه لا يمكن سداد هذه الديون. وفي حين تحاول الحكومة أن تظهر شجاعة من خلال الاستفادة من أكثر الأدوات الاقتصادية إثارة للساؤل، فإن الاستثمار الأجنبي يغادر البلاد ويتراجع. مطلع هذا الشهر أعلنت شركة فولكسفاغن الألمانية العملاقة للسيارات إلغاء خطط لبناء مصنع في تركيا. وبالتالي هذا القرار كنتيجة مباشرة للتدخلات غير التقليدية للحكومة في الاقتصاد وهو انعكاس للصراع الناشئ بينها وبين مصالح رأس المال الأجنبي. انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا، الذي ارتفع إلى 12 ألف دولار في عام 2013، إلى 9 آلاف دولار في 2019 وكان معدل النمو في ذلك العام 0.9 في المئة، وهو الأسوأ منذ عام 2009.

يركز الحزب الحاكم على غرار الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم، على وضع العبء المالي للأزمة على كاهل المجتمع ويستمر في استعراض "فن إدارة الدولة" عن طريق إسكات المنتقدين بوحشية الشرطة. فمن ناحية، يسن حزب العدالة والتنمية قوانين لإسكات وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، يسعى إلى إعداد تعديلات من شأنها أن تضعف المعارضة السياسية

اقتصاد تركيا يغرق في الأزمات تحت إدارة تفتقد للمنطق

لزيائنها حتى نهاية العام. يعلم جميع المعنيين في هذه المسألة أنه لا يمكن سداد هذه الديون. وفي حين تحاول الحكومة أن تظهر شجاعة من خلال الاستفادة من أكثر الأدوات الاقتصادية إثارة للساؤل، فإن الاستثمار الأجنبي يغادر البلاد ويتراجع. مطلع هذا الشهر أعلنت شركة فولكسفاغن الألمانية العملاقة للسيارات إلغاء خطط لبناء مصنع في تركيا. وبالتالي هذا القرار كنتيجة مباشرة للتدخلات غير التقليدية للحكومة في الاقتصاد وهو انعكاس للصراع الناشئ بينها وبين مصالح رأس المال الأجنبي. انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في تركيا، الذي ارتفع إلى 12 ألف دولار في عام 2013، إلى 9 آلاف دولار في 2019 وكان معدل النمو في ذلك العام 0.9 في المئة، وهو الأسوأ منذ عام 2009.

يركز الحزب الحاكم على غرار الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم، على وضع العبء المالي للأزمة على كاهل المجتمع ويستمر في استعراض "فن إدارة الدولة" عن طريق إسكات المنتقدين بوحشية الشرطة. فمن ناحية، يسن حزب العدالة والتنمية قوانين لإسكات وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، يسعى إلى إعداد تعديلات من شأنها أن تضعف المعارضة السياسية



مصطفى سيدات كيليج
كاتب في موقع
أحوال تركيا

الاقتصاد التركي اليوم يواجه فترة كئيبة، وفقا لمؤشرات رئيسية مثل الصادرات وإيرادات السياحة والاعتمادات الخارجية على الطاقة واستنزاف احتياطات العملات الأجنبية. لقد فشلت الدولة، على الرغم من السياسات الخاطئة، في تحويل الأزمة العالمية بسبب وباء كورونا إلى فرصة. ربما تقرب تركيا من أزمة ديون لكن الحكومة التركية تحاول إبقاء السفينة طافية بانوات مالية غير تقليدية، وتغضض أعينها عن حقيقة أن تمويل الاقتصاد بالائتمانيات سيخلق عبئا على البنوك والمجتمع ككل إذ لا يمكن سداد القروض دون اتخاذ خطوات لزيادة التوظيف والدخل. وبينما تقدم التوسع الائتماني من خلال البنوك العامة بعد إصدار بعض القرارات الرئاسية، تغلق الحكومة أيضا أسواق البلاد واقتصادها تدريجيا أمام العالم من خلال إصدار قرارات تقيد المستثمرين والبنوك الأجنبية. ونتيجة لذلك، تجف تدفقات رأس المال الأجنبي، مما يجرح البلد من مصدر حيوي للدخل. كانت آخر حيلة اقتصادية لحزب العدالة والتنمية الحاكم هي إخبار البنوك على تأجيل سداد القروض